

شرق المتوسط والتحرش التركي



لواء د. سمير فرج

من حقل يعرف
المصري اليوم

١٨ مايو ٢٠٢٠

منذ أربع سنوات في عام ٢٠١٦ ذكرت في أحدي مقالاتي عن أخطر وثيقة أمريكية صدرت عن تحليل استراتيجي وسياسي عن منطقة الشرق الأوسط الذي ظهر فيها لأول مرة مصطلح "شرق المتوسط" وكانت تعني فيها الولايات المتحدة الأمريكية هذه المنطقة التي تبدأ من ليبيا ثم مصر ثم فلسطين (غزة) ثم إسرائيل ثم لبنان ثم سوريا.. وأخيراً حتي قبرص

حيث أكدت الوثيقة أن هذه المنطقة شرق المتوسط تعيش فوق بحيرة من الغاز الطبيعي والبتترول وأكدت هذه الوثيقة أن مصر سوف تكفي من الغاز الطبيعي عام ٢٠١٨ وأنها ستبدأ في تصدير الغاز الطبيعي عام ٢٠٢٠ وهذا ما تم بالضبط وأكد صحة تقديرات الإدارة الأمريكية.

وأكدت الوثيقة الأمريكية أن الدراسات الجيولوجية الأمريكية للمنطقة أفادت أن مصر تمتلك أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في هذه المنطقة لوجود ٢٤٠ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط وأشارت هذه الوثيقة أن قرار الرئيس السيسي بترسيم الحدود البحرية بين مصر وإسرائيل وقبرص قد شجع الشركات الأجنبية علي البدء في التنقيب عن الغاز الطبيعي في المنطقة كذلك اشارت الوثيقة الأمريكية إلي أن قيام الرئيس السيسي بتدعيم القوات العسكرية المصرية وخاصة القوات البحرية كان بهدف تأمين هذه الاستثمارات في الغاز الطبيعي أمام السواحل المصرية

وكان تحرك مصر سريعاً بعد ذلك حيث تم الإعلان عن تعاون مصري يوناني قبرصي علاوة علي تنفيذ عدد من التدريبات العسكرية في المنطقة.

وعلي الجانب الآخر قامت إسرائيل باكتشاف عدد من حقول الغاز أمام سواحلها منها حقل ليفيathan وتمارا محققة اكتفاءً ذاتياً بعد أن كانت تستورد الغاز الطبيعي من مصر حتي عام ٢٠١١ بل وبدأت إسرائيل في تصدير الغاز الطبيعي إلي أوروبا بعد معالجته في مركز الإسالة المصري ولقد نجحت مصر في يناير ٢٠١٩ في تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط الذي يضم في عضويته مصر وإسرائيل وفلسطين وإيطاليا والأردن وقبرص واليونان كمنظمة دولية تهدف إلي احترام حقوق الأعضاء بشأن مواردهم الطبيعية ويمثل أوبك الغاز في منطقة شرق المتوسط وخلالها طلبت فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الاشتراك في هذا المنتدى.

وفجأة بدأت تركيا التي وجدت نفسها وحيدة بعيدة عن ثروة شرق المتوسط حيث بدأت في البداية التحرش مع قبرص بإرسال سفن تركية للبحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي أمام السواحل القبرصية الأمر الذي أثار حفيظة الاتحاد الأوروبي حيث أن قبرص أحد أعضاء الاتحاد بعدها بدأت تركيا بعقد اتفاقيتين مع حكومة السراج في طرابلس.. أحدهما لترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا والثانية للتعاون الأمني مخالفة لكل القواعد والقوانين الدولية حيث أن صلاحيات السراج لا تعطيه الحق في التوقيع علي تلك الاتفاقيات وضاربه عرض الحائط بالعقوبات الدولية المفروضة علي ليبيا حيث قامت بدعم حكومة السراج بالأسلحة والمعدات وأخيراً دفعت الآلاف من المرتزقة من شمال سوريا إلي حكومة طرابلس لدعمها في القتال ضد قوات الجيش الليبي كذلك لم يصدق البرلمان الليبي علي هذه الاتفاق التركية مع حكومة السراج لذلك أجد هذا الاتفاق باطلاً شكلاً وموضوعاً وقانوناً .

وأخيراً بدأت بالسماح للشركات التركية بالتنقيب أمام السواحل الليبية طبقاً لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي وقعتها تركيا مع حكومة السراج ولقد جاء طلب الحكومة التركية بدفع الشركات التركية لأن الشركات العالمية لن تقدم علي القيام بأعمال التنقيب ودفع الأموال لأنها تعلم أن هذه الاتفاقية غير قانونية لذلك لجأت تركيا إلي استخدام الشركات التركية في أعمال البحث أمام السواحل الليبية رغم ضعف إمكانيات وقدرات هذه الشركات لكنها كانت وسيلة لإثبات وضع اليد التركية أمام السواحل الليبية.

ولكن مع الاتجاه الآخر فإن ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وحكومة طرابلس جاء ضد القانون الدولي لأن تركيا لم تراعي حدود المياه الاقتصادية لدولة قبرص خاصة أمام جزيرة كريت التي انتهك ترسيم الحدود المياه الإقليمية والاقتصادية لجزيرة كريت لذلك أشعلت تركيا الموقف مرة أخرى في منطقة شرق المتوسط واعتقد أنها قامت بهذا الإجراء حالياً ظناً منها انشغال دول المنطقة وخاصة الأوروبية بمكافحة فيروس كورونا رغم اتفاق الدول الخمس الأوروبية ومعهم مصر الذي تم منذ أيام ورفضهم جميعاً للتدخل التركي بالدعم العسكري إلى حكومة طرابلس...

ومن هذا المنطلق أصدر الرئيس أردوغان قرار بتعيين قائد القوات البحرية التركية خلوصي أكار والذي كان مشرفاً على عملية ترسيم الحدود مع ليبيا ليكون رئيساً لأركان حرب القوات التركية وهذا أمر لا يحدث في مفهوم العلم العسكري بتولي قائد القوات البحرية رئاسة الأركان العامة لكن جاء تعيينه ليكون هناك دوراً جديداً للقوات المسلحة التركية في أعمال منتظرة في ليبيا ...

علي أية حال فإن اشتعال الموقف حالياً في شرق المتوسط ليس في صالح تركيا التي تعاني من أزمة اقتصادية كبيرة وتدهور الليرة التركية وهنا نؤكد صحة رؤية القيادة السياسية المصرية عندما قررت تدعيم قواتها المسلحة وخاصة القوات البحرية للتصدي لأي معتدي علي ثرواتها في البحر المتوسط وكانت زيارة السيد وزير الدفاع المصري هذا الأسبوع لتنفذ وصول الغواصة الألمانية الجديدة الثالثة تنضم إلى القوات البحرية المصرية رسالة واضحة لمن يهمه الأمر أن القوات المسلحة المصرية مستعدة لتأمين مصالحها الاقتصادية في شرق المتوسط.

Email: sfarag.media@outlook.com